مركز الدراسات الآسيوية
والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث

علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، ومنغوليا

تحرير

أ.د. محمد السيد سليم أ.د. محمد صفى الدين خريوش

د. عبد العزيز شادى

مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠

مركز الدراسات الآسيوية
والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث

علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، ومنغوليا

تحرير

أ.د. محمد السيد سليم أ.د. محمد صفى الدين خربوش

د. عبد العزيز شادى

مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ز
- **كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد حمدى إبراهيم**، نائب رئيس جامعة القـاهرة، نيابة عن الأستاذ الدكتور/ نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة.	ل
- **كلمة السيد/ مهدى فتح الله** ، مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربيـــة، نيابة عن السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية	ن
الفصل الأول : علاقات مصـــر مع الاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا وألبانيـــا فى القرن العشرين ..... د. عبد العزيز شادى	١
الفصل الثانى : المصالح المتبادلة بين مصر ورابطة الدول المستقلة ..... د. زينب عبد العظيم	٢٩
الفصل الثالث : العلاقات المصرية – الروسية ..... د. نورهان الشيخ	٥١
الفصل الرابع: علاقات مصر مع أوكرانيا، وبيلاروس، ومولدوفا ..... السيد صدقى عابدين	٧٩
الفصل الخامس: علاقات مصر بدول القوقاز ..... د. ماجدة صالح	١١٣
الفصل السادس: علاقات مصر مع دول آسيا الوسطى ومنغوليا ..... د. إبراهيم عرفات	١٤٣
الفصل السابع : علاقات مصر مع البوسنة والهرسك، وألبانيا، ومقدونيا. د. عماد جاد	١٦٩

الفصل الثالث

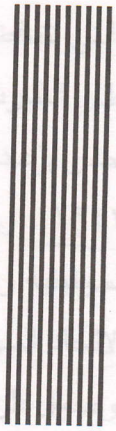

العلاقات المصرية ـ الروسية

د. نورهان الشيخ

العلاقـات المصرية ـ الروسـية

د. نورهان الشـيخ

مقـدمة

تعود العلاقات المصرية الروسية بجذورها إلى عام ١٧٤٨ عندما عينـت روسيا قنصلاً فى الإسكندرية كممثل لها فى مصر . وفى عـام ١٩٢٣ قـامت مصر بقطع علاقاتها مع روسيا وذلك عقب الثورة الروسـية ١٩١٧ وسـيطرة البلاشفة على السلطة واتضاح التوجهات الماركسية اللينينية للنظام فى روسـيا والتى تتناقض مع النظام الملكى القائم فى مصر آنذاك ذى التوجه الغربى . وفى إطار التقارب الذى حدث بين روسيا والحلفاء فى الحرب العالمية الثانية قـامت مصر بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحـاد السـوفيتى فـى ٢٦ أغسـطس ١٩٤٣ . وخلال الخمسينيات والستينيات حدثت طفرة فى العلاقـات المصريـة السوفيتية وصلت إلى حد التعاون الاستراتيجى فى كافـة المجـالات، وأصبـح الاتحاد السوفيتى هو المصدر الأساسى للأسلحة والمساعدات لمصر.[١] إلا أنـه بوصول الرئيس السادات إلى السلطة فى عام ١٩٧٠ بدأ التدهور فى العلاقـات بين البلدين ووصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى سبتمبر ١٩٨١ إثر اتهام السفارة الروسية فى القاهرة بالتجسس وطرد السفير الروسى وعدد من أعضاء السفارة[٢] .

وعقب تولى الرئيس مبارك السلطة فى عام ١٩٨١ بدأ التحسن التدريجـى فى العلاقات المصرية السوفيتية . وكان بداية هذا التحسن فى نوفمـبر ١٩٨٢ عندما أرسل الرئيس مبارك وفدا رفيع المستوى لتشييع جنازة الرئيس السـوفيتى برجينيف على الرغم من أن الاتحاد السوفيتى لم يرسل وفدا للمشاركة فى تشييع جنازة الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ . وفى ١٨ سبتمبر ١٩٨٤ اسـتؤنفت

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وتطورت العلاقات بينهما على نحو ملحـوظ فى كافة المجالات . وقد كلل هذا التطور بزيارة الرئيس مبارك لموسـكو فـى مايو ١٩٩٠ والتى كانت الأولى منذ ١٨ عاماً حيث كانت آخر قمة بين الرئيـس أنور السادات وليونيد برجنيف فى أبريل عام ١٩٧٢ (٣) .

وعقب انهيار الاتـحاد السوفيتى برزت روسيا كوريث له حيث اسـتأثرت بـ ٧٦,٥ % من مساحته و ٥١ % من عدد سكانه ، ومعظم ترسانته النوويـة ، و ٨٠ % من صناعته العسكرية ، وكذلك غالبية موارده الطبيعية والمعدنية. كما أن روسيا هى التى حلت محل الاتحاد السوفيتى فى عضوية المنظمات الدوليـة ومنها العضوية الدائمة فى مجلس الأمن . وكما ورثت روسيا العديد من مقومات الاتحاد السوفيتى ، ورثت أيضاً العديد من أزماته ومشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهو ما انعكس بشكل واضح على توجهات السياسـة الخارجيـة الروسية .

وفى هذا الإطار ، ثار التساؤل حول طبيعة العلاقات المصرية الروسية فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، والمعوقات التى تحـول دون تطورهـا ، وسبل مواجهة هذه المعوقات والتغلب عليها وسوف تحاول الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات ، حيث تتناول أولاً طبيعـة العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة والثقافية القائمة بين مصر وروسيا ، ثم تتناول أهم المعوقات والمشـاكل التـى تكتنف هذه العلاقات وسبل مواجهتها .

(١)

العلاقات المصرية الروسـية

عقب انهيار الاتحاد السوفييتى ، واصلت العلاقـات المصريـة الروسـية تطورها فى كافة المجالات . وفيما يلى تفصيل لذلك .

أولا : العلاقـات السـياسية :

عقب انهيار الاتحاد السوفيتى حرصت مصر وروسيا على الحفـاظ علـى التطور الذى حدث فى علاقاتهما فى فترة ما قبل الانهيار ، إلا انـه فـى ظـل التوجه الغربى الواضح الذى هيمن على السياسة الخارجية الروسية والانكفـاء النسبى على الداخل ، لم تشهد العلاقات الثنائية بين البلدين تطورا ملحوظا عمـا كانت عليه فى العهد السوفيتى وكان الحفاظ على الوضع القائم هو السمة الغالبـة على هذه العلاقات . ويتضح ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات :

(أ) أن الزيارات المتبادلة بين البلدين جاءت على مستوى وزراء الخارجيـة والوزراء والوفود البرلمانية ولم يتم لقاء قمة إلا فى سـبتمبر ١٩٩٧ أى بعـد حوالى ست سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتى. فعقب انهيار الاتحاد السـوفيتى قام نائب رئيس الجمهورية آنذاك الكسندر روتسكى بزيارة مصـر فـى مـايو ١٩٩٢. كما قام وزير الخارجية آنذاك أندريه كوزيرف بزيارة مصر فى مارس ١٩٩٢ ثم فى مارس ١٩٩٥، كما قام وزير الخارجية المصرى بزيارة موسـكو فى يوليو ١٩٩٦. أعقب ذلك قيـام يفجينـى بريمـاكوف ، وزيـر الخارجيـة الروسى ، بزيارة مصر فى أكتوبر ١٩٩٦. كذلك قام وزير الخارجيـة الحـالى يجور إيفانوف بزيارة مصر فى أبريل ١٩٩٩[٤]. على صعيد آخر ، كان هنـاك تبادل للزيـارات بين الوفـود البرلمانيـة ، فقد قـام رئيس مجلـس الشـعب المصرى ، د. فتحى سرور، على رأس وفد برلمانى بزيارة موسكو فى نوفمـبر

١٩٩٢ ثم فى أبريل ١٩٩٧. كما قام رسلان حسب اللاتوف رئيس البرلمان الروسى بزيارة مصر فى يناير ١٩٩٣، وتلا ذلك زيارة يجور سترويف رئيس مجلس الاتحاد (المجلس الأعلى فى البرلمان الروسى) لمصر فى مارس ١٩٩٩.(٥)

وقد كللت هذه الزيارات بالقمة المصرية الروسية فى موسكو فى سبتمبر ١٩٩٧ والتى وصفها الرئيس الروسى آنذاك بوريس يلتسين بأنها "اختراق على جميع المحاور، وإحياء للعلاقات على مستوى القمة"، و أن "علاقات الود التقليدية بين البلدين دخلت مرحلة النهوض"، كما أعلن أنه سيرد الزيارة فى مطلع صيف عام ١٩٩٨ إلا أن تدهور صحته والأزمة الاقتصادية والوزارية التى حدثت فى هذا التوقيت أدت إلى تأجيل الزيارة. وقد أوضح البيان المشترك الصادر عن القمة التفاهم الواضح بين البلدين حول العديد من القضايا. فقد دعا البيان إلى قيام عالم "متعدد الأقطاب يتأسس على المشاركة المتكافئة" فى إشارة إلى رفضهما الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية . وأكد الرئيس يلتسين أن بلاده "ترفض أن يتولى بلد واحد إصدار الأوامر إلى الدول الأخرى" ، كما تمنى الرئيس مبارك أن "تستعيد روسيا موقعها كدولة عظمى" .(٦)

(ب) فيما يتعلق بموقف روسيا من القضايا العربية . فعلى الرغم من تأييد روسيا لعدد من القضايا العربية وتوافق الموقف الروسى مع الموقف المصرى منها، بل وتناقض الموقف الروسى تناقضا واضحا مع الموقف الأمريكى، إلا أن هذا التأييد اقتصر فى العديد من الحالات على السلوك اللفظى دون محاولة تفعيل دورها وترجمته إلى سلوك فعلى قادر على التأثير فى مسار هذه القضايا. فقد أكدت روسيا دوما رفضها لسياسة الاستيطان الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وأدانت فى مايو ١٩٩٥ قرار الحكومة الإسرائيلية مصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضى العربية فى القدس الشرقية المحتلة واعتبرته خرقا

للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وطالبت الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر فى هذا القرار.(٧) كما أكد الإعلان المشترك الصادر عن القمة المصرية الروسية على ضرورة الالتزام غير المشروط بتنفيذ اتفاقيات السلام ، وحمل الرئيس يلتسين الحكومة الإسرائيلية مسئولية تعثر عملية التسوية آنذاك، ورأى أن "حل مشكلة الشرق الأوسط سيكون صعبا جدا بسبب الموقف غير البناء لإسرائيل" . وأن تحميل الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مسئولية الأعمال الإرهابية "أمر غير جدى" وأن مكافحة الإرهاب مهمة "ينبغى أن يتولاها الجميع" ودعا إلى استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام".(٨) إلا أنه من الناحية الفعلية مازال دور روسيا رغم كونها راعيا رسميا لعملية السلام – محدودا . وقد عبر عن ذلك الرئيس مبارك خلال زيارته لموسكو فى سبتمبر ١٩٩٧ ، حيث أبدى عدم ارتياحه لتقصير روسيا فى معالجة شئون المنطقة وقال أنه "لا يحس بها كراع" لعملية السلام. وقد اعترف الرئيس يلتسين بصحة هذه الانتقادات وطلب من الجهات المعنية تقويم الوضع ، وأكد أن "روسيا يجب أن يكون لها وجود دائم" فى الشرق الأوسط.(٩) يتضح ذلك أيضا من موقف روسيا تجاه العراق حيث تطالب دوما بتخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ تمهيدا لرفعها. وقد أكد الإعلان المشترك الصادر عن القمة المصرية الروسية تقارب مواقف البلدين فى هذا الشأن حيث تضمن التأكيد على "أهمية الحفاظ على سيادة ووحدة أراضى العراق" واستعادة العراق مكانته "كعضو كامل فى المجتمع الدولى". وأنه فى حال صدور قرارات دولية بفرض عقوبات وفقا لميثاق الأمم المتحدة فإنه "يتعين حصر الضرر الناجم عن تطبيقها فى حدوده الدنيا"، وأن يكون للعقوبات إطار زمنى وتخفف وترفع فى الوقت الذى يتحقق فيه تقدم فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن . كما أدانت روسيا الضربات الأمريكية والبريطانية على العراق فى يناير ١٩٩٣، وفى يونيو من نفس العام ، وشجبت بشدة الهجوم الأمريكى

البريطانى على العراق فى ديسمبر ١٩٩٨ التى رأى يلتسين فيه "عمـلا غـير مشروع ويفتقر إلى الحكمة" وقام باستدعاء سفيرى روسيا فى واشنطن ولنـدن لإجراء مشاورات عاجلة بشأن هذا الهجوم ، وطالب بالوقف الفورى لها بـل إن مجلس الدوما (المجلس الأدنى فى البرلمان) وافق بأغلبية ساحقة (٢٣٧ عضـوا مقابل معارضة صوت واحد) على رفع العقوبات التى تفرضها الأمـم المتحـدة على العراق من جانب واحد ، والعمل على إعادة التعاون الاقتصادى والعسكرى والفنى بين روسيا والعراق.[١٠] وذلك للمرة الثانية حيث سبق أن أقـر الدومـا قرارا مماثلا فى يونيو ١٩٩٧ إلا أنه لم يحظ بموافقة مجلس الاتحاد (المجلـس الأعلى فى البرلمان) .[١١]

ورغم أن الموقف الروسى إزاء العراق تضمن تناقضا مباشرا مع الموقـف الأمريكى إلا أن روسيا لم تستطع وضع حد للتعسف الأمريكى تجـاه العـراق واقتصر التناقض على مستوى السلوك اللفظى دون ترجمته فى شكل سياسـات تدافع بها عن مصالحها الاقتصادية فى العراق وعن مكانتها وهيبتها كقوة كـانت حتى وقت قريب على قدم المساواة مع الولايات المتحدة .

(جـ) فيما يتعلق بمواقف روسيا داخل الأمم المتحدة ، فقد أيـدت روسـيا المبادرة المصرية داخل الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من أسـلحة الدمـار الشامل فى الشرق الأوسط . كما أيدت إعادة انتخاب د. بطرس غالى أمينا عامـا للأمم المتحدة وذلك فى مواجهة المعارضة الأمريكية الشديدة لإعادة انتخابه بـل والتهديد باستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن للحيلولة دون ذلك.[١٢] كما أيـدت مصر فى اجتماع مجموعة العمل المعنية بفحص الشـكاوى الخاصـة بمصـر المنبثقة عن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والتى تكونت من خمسة خبراء : إثيوبى وكولمبى وروسى وصينى وخبيرة بريطانية ، وذلك خلال دورة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الثالثة والخمسين والتى عقـدت فـى

جنيف خلال الفترة من ١٠ مارس إلى ١٨ أبريل ١٩٩٧، وأدى التأييد الروسى لمصر إلى إسقاط ست شكاوى من إجمالى سبع حيث أصرت الخبيرة البريطانية على تعليق الشكاوى الخاصة بأوضاع السجون .

رغم ذلك فإنه من الملاحظ أن التأييد الروسى عادة ما يكون لصالح القضايا التى تحظى بتأييد غالبية الدول ولاسيما الاتحاد الأوربى. فعلى سبيل المثال، خلال الدورة ٥٣ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وافقت روسيا على القرار الخاص بالمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة الذى اعتمد بأغلبية ٤٧ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع عضوين عن التصويت، كما أيدت القرار الخاص بحالة حقوق الإنسان فى جنوب لبنان والبقاع الغربى الذى اعتمد بأغلبية ٥١ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع عضو واحد عن التصويت. بينما اتخذت موقفا سلبيا وامتنعت عن التصويت على مجموعة أخرى من القرارات الخاصة بالقضايا العربية التى لم تحظ بتأييد الغالبية العظمى وإنما اعتمدت بأغلبية بسيطة ومنها القرار الخاص بحقوق الإنسان فى الجولان السورى المحتل الذى اعتمد بأغلبية ٢٦ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت، وكذلك القرار الخاص بمسألة انتهاك حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها فلسطين الذى أعتمد بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت. كذلك فإنه رغم رفض روسيا لسياسة الاستيطان التى تقوم بها إسرائيل فى الأراضى المحتلة فإنها امتنعت عن التصويت على القرار الذى يشجب سياسة الاستيطان الصادر عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التى عقدت بناء على طلب المجموعة العربية فى ١٥ يوليو ١٩٩٧ لمناقشة التدابير غير القانونية التى اتخذتها اسرائيل فى القدس الشرقية

وسائر الأراضى الفلسطينية المحتلة، وقد تم إقراره بموافقة ١٣١ دولـة مقـابل رفض ثلاث دول فقط هى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وميكرونيزيـا. وذلك بحجة أن الجانب العربى لم يبدأ المشاورات مع الجانب الروسى مبكـرا ، مما حال دون وصول التعليمات فى الوقت المناسب .

(د) فيما يتعلق بالموقف المصرى من قضيـة الشيشـان ، والـذى تمـيز بالحرص الشديد تجاه هذه القضية ذات الحساسية البالغة بالنسبة لروسـيا . فقـد حرصت مصر على عدم إصدار تصريحات تتضمن أى إدانة للحملة العسـكرية الروسية على شيشنيا سواء الأولى (١٩٩٤ ١٩٩٦) أو الثانية التى بدأت فـى سبتمبر ١٩٩٩. وأكدت مصر أن قضية الشيشان تعتبر شأنا داخليا لروسـيا لا يجب التدخل فيه حفاظا على العلاقات مع روسيا . ففى تصريح له، أكد وزيـر الخارجية المصرى ، عمرو موسى ، أن "مصر لا يمكن أن توافق على ضـرب المدنيين فى جمهورية الشيشان ، ولا تقبل أى سياسة تؤدى إلى تشريد السـكان فى الوقت الذى لا تشكك فيه مصر فى مبدأ وحدة الأراضى الروسية ."[١٣]

خلاصة القول ، إن مصر وروسيا حرصتا على الحفاظ علـى العلاقـات السياسية بينهما جيدة قوية ، إلا أن هذه العلاقات لم تشهد تطـورا يذكـر عـن المستوى الذى وصلت إليه فى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى لأسباب عـدة سيلى بيانها فى جزء لاحق .

ثانيا : العلاقات الاقتصادية

عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الاستقطاب ، ومع تفاقم الأزمـة الاقتصادية فى روسيا ، تراجعت الاعتبارات الأيديولوجية وأصبحت الاعتبارات الاقتصادية هى الحاكمة لعلاقات روسيا الخارجية . وفى هذا الإطار ، تم إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادى فى العلاقات المصرية الروسية . ففـى ٢٦ ديسـمبر ١٩٩١ وقع البلدان اتفاقية تجارية لتبادل السلع بينهما خلال النصف الأول مـن

عام ١٩٩٢. كما تم الاتفاق خلال زيارة د. كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء المصرى لروسيا فى يناير ١٩٩٢ على سريان كافة الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين مصر والاتحاد السوفيتى السابق . أعقب ذلك توقيع اتفاقية للتبادل التجارى بين البلدين خلال زيارة وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسى إلى مصر فى مايو ١٩٩٢. كما وقع البلدان بروتوكولا فى ديسمبر ١٩٩٣ تضمن إقرار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فى التعامل بينهما .(١٤)

كل هذه الاتفاقات وفرت الإطار القانونى الملائم الذى أمكن من خلاله تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين خاصة بعد تسوية مسألة الديون بين البلدين بعد توصل البلدين فى نوفمبر ١٩٩٤ إلى اتفاق بشأنها يقضى بإعادة جدولة الديون بين مصر والاتحاد السوفيتى على مدى ١٩ عاما. وقد كان لهذا الاتفاق أثر كبير فى إزالة عقبة رئيسية فى طريق تنمية التبادل التجارى بين البلدين .

الجدول رقم ١/٣

حجم التجارة بين مصر روسيا بالمليون دولار

السنة	صادرات مصر	صادرات روسيا	الميزان التجارى	حجم التجارة
١٩٩٢	٢٥٨	١٥٣	١٠٥	٤١١
١٩٩٣	١٤٤	١٧٠	– ٢٦	٣١٤
١٩٩٤	٦٢	٣٠٥	– ٢٤٣	٣٦٧
١٩٩٥	٣٧,٢	٣٩٣,٦	– ٣٥٦,٤	٤٣٠,٨
١٩٩٦	٣٤,٥	٣٨٤,٣	– ٣٤٩,٨	٤١٨,٨
١٩٩٧	٢٨,٣٨	٤٤٠,٣١	–٤١١,٩٣	٤٦٨,٦٩
١٩٩٨	١٥	٤٣٥	–٤٢٠	٤٥٠

يوضح الجدول رقم ١/٣ أن حجم التجارة بين البلدين ازداد عاما بعد عام منذ منتصف عام ١٩٩٣ باستثناء عام ١٩٩٦ الذى شهد انخفاضا طفيفا لم يتجاوز ٢,٨% مقارنة بعام ١٩٩٥ بسبب انخفاض الواردات الروسية بنسبة ٢,٤%، وكذلك الحال بالنسبة لعام ١٩٩٨. كما يلاحظ أن حجم الواردات المصرية يرتفع من عام إلى آخر ويرجع ذلك لكون السلع الروسية تمثل بنودا استراتيجية وهامة للاقتصاد المصرى مثل المعدات والسيارات والأخشاب والورق وغيرها . فى حين تنخفض الصادرات المصرية من عام لآخر، رغم أهمية السوق الروسية بالنسبة لمصر خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية. فروسيا تستورد حوالى ٩٠% من صادرات مصر من الموالح ، و٦٦% من البرتقال ، و٧٣% من الأثاث ، و ٩٣% من صادرات مصر من العطور.(١٥)

والواقع أن الأرقام الخاصة بالصادرات المصرية نقلا عن لجنة الجمارك الروسية لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه الصادرات وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات . أولها ، أن الصادرات المصرية التى تذهب إلى روسيا عبر الموانئ الأوكرانية يتم تسجيلها على أنها صادرات أوكرانية . وثانيها، أن كثيرا من المستوردين الروس عادة ما يلجأون إلى التلاعب فى قيمة وارداتهم بسبب الرسوم الجمركية والضرائب المرتفعة .

من ناحية أخرى، تقوم روسيا بالمشاركة فى عدد من المشروعات فى مصر فى مجالات توليد الطاقة ، ومنها ثلاث محطات كان قد تم التعاقد بشأنها فى يناير ١٩٨٩ بين الاتحاد السوفيتى ومصر أحداهما فى عيون موسى والثانية فى نجع حمادى والثالثة هى محطة جبل الجلالة فى العين السخنة.(١٦) كما تشارك روسيا فى إنشاء وتحديث عدد من المشروعات الصناعية منها مصنع الحديد والصلب بحلوان ومشروع فوسفات أبو طرطور ، هذا إلى جانب عدد من المشروعات الزراعية . كذلك ، أعرب الرئيس يلتسين خلال زيارة الرئيس

مبارك لموسكو فى سبتمبر ١٩٩٧ عن استعداد بلاده للإسهام فى المرحلة الثانية من مشروع توشكى الخاصة بمحطات الرفع.(١٧) هذا إلى جانب ٨ شركات روسية تشارك فى مشروعات استثمارية فى مصر بإجمالى استثمارات قدرها ١١ مليون جنيه مصرى .

على صعيد آخر ، تم التوقيع بالقاهرة فى ١٠ مارس ١٩٩٦على بروتوكولين بشأن إنشاء غرف تجارية مشتركة بين اتحاد الغرف التجارية المصرية وكل من غرفة مقاطعة جنوب الأورال وغرفة مقاطعة ليبسك الروسيتين . كما عقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين البلدين فى موسكو فى سبتمبر ١٩٩٧، وعقدت الدورة الثانية فى القاهرة فى أبريل ١٩٩٩. وقام عدد من رجال الأعمال الروس بزيارة مصر فى يناير ١٩٩٧ لبحث أوجه التعاون الممكنة مع نظرائهم فى مصر ومنها التعاون فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ومجال صناعة الأسمدة . كما قام رجال الأعمال المصريون بزيارة موسكو وكازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية فى أكتوبر ١٩٩٦، وقد توالت عقب ذلك زيارات رجال الأعمال المصريين لروسيا واتجه بعضهم إلى إنشاء مكاتب تمثيل وشركات داخل الأراضى الروسية .

وفى أبريل ١٩٩٩، تم الاتفاق على إنشاء مجلس أعمال مصرى روسى لدعم العلاقات التجارية الاقتصادية وتنشيط الاستثمارات المشتركة بين رجال الأعمال فى البلدين وزيادة الصادرات الصناعية والزراعية، والتعاون فى مجال التسويق . وقد تم توقيع الاتفاق فى القاهرة ومثل الجانب المصرى سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ، ومن الجانب الروسى السيد/ فاليرى كيربشنكوف وزير السياسة الإقليمية الروسى.(١٨)

هذا ، وقد عقدت عدة ندوات لبحث سبل تنمية التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، ومنها الندوة التى تم تنظيمها على هامش معرض

المنتجات المصرية فى روسيا فى أكتوبر ١٩٩٦ حول "فرص الاستثمار فى مصر"، والندوة التى عقدت فى القاهرة فى ٢٢ مارس ١٩٩٧ عن "العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وروسيا وسبل تنميتها" والتى قام بتنظيمها الصندوق الاجتماعى للتنمية بالتعاون مع الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق . وشارك فيها وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية بحكومة إقليم موسكو ووزير التجارة التتارى وممثلو نحو ثلاثين شركة روسية ، وحضرها عن الجانب المصرى وزير الاقتصاد والتعاون الدولى ورئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار .

ثالثا : العلاقات العسكرية

أعادت مصر فتح مكتبها العسكرى فى موسكو عام ١٩٩٣، ومنذ ذلك الحين تبادل الجانبان عددا من الزيارات منها تلك التى قام بها مدير جهاز المخابرات الحربية المصرية لموسكو فى مارس ١٩٩٦ ، وزيارة مساعد الرئيس الروسى للشئون العسكرية يرافقه المدير العام لشركة "روس فاروجينيه"، المسئولة عن صفقات السلاح فى روسيا لمصر، فى يناير ١٩٩٧.

وقد وصل حجم العقود العسكرية بين مصر وروسيا إلى حوالى ٤٥٠ مليون دولار تم سداد جزء من قيمتها نقدا والجزء الثانى فى مقابل توريد سلع مصرية للجانب الروسى . هذا إلى جانب عقد وقعته وزارة الدفاع المصرية مع أكبر منتج للسيارات "لاندروفر" فى روسيا لتوريد ألف سيارة لمصر بقيمة ٩ مليون دولار فى غضون عام ١٩٩٥. من ناحية أخرى ، توجه وفد إلى روسيا مكون من حوالى ٣٠٠ ضابط مصرى للتدريب على المعدات فى إطار بعض العقود العسكرية الموقعة بين الجانبين .

ويتمتع التعاون العسكرى بين مصر وروسيا بإمكانيات طيبة للتطوير فى ضوء استعداد الجانب الروسى لزيادته إلى أقصى درجة ممكنة سواء فى مجال

تحديث الأسلحة الروسية العاملة بالفعل فى القوات المسلحة المصريـة أو بيـع الأسلحة المتطورة أو فى مجال التصنيع المشترك . ومن ذلك العرض المقـدم من مؤسسات الإنتاج العسكرى الروسية (مؤسسة مابو) لتوريد طائرات ميـج – ٢٩ وطائرات مروحية إلى مصر فى مقابل توريد سلع مصرية إلـى روسـيا . كذلك التصنيع المشترك للذخائر الذكيـة والمتطـورة والطابـات الاقترابيـة ، والتصنيع المشترك لنظام المدفعية الصاروخية بمدى ٧٠ كم .

رابعا : العلاقات الثقافية

شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين بأبعادها المختلفة تطورا ملحوظا منـذ انهيار الاتحاد السوفيتى. ففى أغسطس ١٩٩٢ قام وزير التعليـم المصـرى د. حسين كامل بهاء الدين بزيارة موسكو على رأس وفد ضم عددا مـن رؤسـاء الجامعات المصرية وبحث أوجه التعاون فى مجال التعليم والتبادل الطلابـى.[١٩] وفى ٢٨ مارس ١٩٩٥ تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافى والعلمى بين البلدين فـى القاهرة. وفى هذا الإطار قامت وزارة التربية والتعليم بتنظيم رحلة إلـى طلبـة مدرسة "جليكون" للفنون والموسيقى الروسية خلال الفترة من ٩ – ١٦ نوفمـبر ١٩٩٦ من اجل التعرف على الحضارة المصرية ومعهد الكونسـرفتوار وذلـك بناء على طلب المدرسة.[٢٠] كما شارك عدد من أساتذة الجامعات المصرية فـى المؤتمرات العلمية المختلفة فى روسيا . وتشارك روسيا فى معـرض الكتـاب الدولى الذى يقام بالقاهرة ، كما شاركت مصر فى معـرض الكتـاب الدولـى بموسكو خلال أعوام ١٩٩٥-١٩٩٨ مما ساعد على تنمية العلاقات بيـن دور النشر والموزعين فى البلدين وتشجيع الاستيراد والتصدير والترجمة المتبادلـة للآداب والمطبوعات .

كما شهد التعاون بين البلدين دفعة قوية فى المجال الدينى عقـب انـهيار الاتحاد السوفيتى والسماح بحرية ممارسة الشعائر الدينية . ومن المعـروف أن

الإسلام يشكل ثانى الديانات بعد المسيحية فى روسيا حيث يبلغ عدد المسلمين بها حوالى ١٩ مليون مسلم (وفقا لإحصائيات عام ١٩٩٥) . وهناك أكثر من ٨٠٠ مسجد معظمها فى بشكيريا ، وداجستان ، وكاباردا ، وبالكاريا ، وشمال أوسيتيا، وتترستان ، وأنجوشيتيا ، وشيشنيا ، كما توجد إدارة دينية لإقليم وسط أوربا، ويوجد فى موسكو دار إفتاء .[٢١] وقد تم إيفاد عدد من الأئمة والوعاظ إلى روسيا للقيام بمهام الوعظ والإرشاد والتدريس . كذلك يتم إيفاد قراء ووعاظ لإحياء ليالى شهر رمضان فى روسيا . كما تشارك روسيا فى الدورات العالمية للأئمة والوعاظ الوافدين من العالم الإسلامى والتى تعقدها الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف كل ثلاثة أشهر ، وفى المسابقات العالمية لحفظ وترتيل القرآن ، وكذلك فى المؤتمرات الدينية الدولية التى تعقدها وزارة الأوقاف سنويا كالمؤتمر السنوى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية . كما وجهت الإدارة الدينية لمسلمى الإقليم الأوربى المركزى فى روسيا الدعوة إلى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لحضور افتتاح مسجد الشهداء فى حديقة النصر فى موسكو فى ٦ سبتمبر ١٩٩٧.

من ناحية أخرى ، تشهد الحركة السياحية بين البلدين نموا مضطردا وتحتل روسيا المرتبة الثالثة من حيث عدد السياح لمصر (حوالى ١١٣٣٧٦ ألف سائح فى عام ١٩٩٥) ، ويزداد هذا العدد بمقدار ١٥ - ٢٠% سنويا . كما شهد المعرض السياحى السنوى الدولى فى موسكو عام ١٩٩٧ زيادة كبيرة فى عدد الشركات المصرية المشاركة حيث شاركت ٤٠ شركة مقارنة بـ ٢٠ شركة فى عام ١٩٩٦. وترتبط مصر وروسيا باتفاقية للتعاون فى مجال السياحة تم توقيعها فى أكتوبر ١٩٩٥ بالقاهرة بهدف تدعيم وتنمية الحركة السياحية بين البلدين .

على صعيد آخر ، شاركت روسيا فى المهرجانات الفنية التى تعقد فى القاهرة مثل مهرجان القاهرة السينمائى ، ومهرجان الاسماعيلية الدولى للفنون

الشعبية للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٨ ومهرجان المسرح التجريبى . كما شاركت مصر فى مهرجان موسكو السينمائى الدولى العشرين الذى أقيم خلال الفترة ١٩ ٢٩ يوليو ١٩٩٧ تحت رعاية الرئيس الروسى بوريس يلتسين . وقامت مصر أيضاً بتنظيم أسبوع ثقافى بجمهورية تترستان عام ١٩٩٦.

مجمل القول أن العلاقات المصرية الروسية قد شهدت تطوراً ملحوظاً فى كافة المجالات ، إلا أنها مازالت دون المستوى الذى يجب أن تكون عليه وتتيحه إمكانات التعاون بينهما حيث تكتنف هذه العلاقات العديد من العقبات .

(٢)

معوقات العلاقات المصرية الروسية وسبل مواجهتها

هناك العديد من المشكلات التى تعوق التطور المضطرد فى العلاقات المصرية الروسية . وسوف تركز الدراسة فى هذا الجزء على أهم المعوقات فى مجالات التعاون المختلفة وسبل مواجهتها .

أولاً : على الصعيد السياسى

على الرغم من أن زيارة الرئيس مبارك إلى موسكو فى سبتمبر ١٩٩٧ قد قطعت الفتور النسبى الذى انتاب العلاقات السياسية بين مصر وروسيا . كما أن محاولة مصر لتفعيل الدور الروسى فى القضايا العربية لم تكلل بالنجاح الكامل حيث ظل الدور الروسى محدوداً من حيث الوجود والفاعلية . ويمكن تفهم ذلك على ضوء مجموعة من الاعتبارات .

(أ) انشغال القادة الروس بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الداخل ، مما أدى إلى تراجع القضايا الخارجية بصفة عامة فى أولويات القيادة الروسية والانكفاء النسبى على الداخل . فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتى

وروسيا تعتصرها أزمة اقتصادية طاحنة تتمثل أهم فى ملامحها فى تدهـور مستويات المعيشة وانتشار البطالة (٨,٢% من إجمالى قوة العمل الروسية)، وارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف . كذلك تعانى روسيا مـن عدم استقرار سياسى احتدم على نحو واضح فى السنوات الأخيرة .

(ب) إن ضعف الدولة الروسية اقتصادياً أدى إلى الحد من حرية حركتها ودرجة استقلاليتها على الصعيد الدولى وقابليتها للتأثر بالضغوط الأمريكيـة التـى تهدف إلى الهيمنة على الشئون الدولية وشئون منطقـة الشـرق الأوسـط والانفراد بممارسة الدور الرئيسى والأوحد فى قضايا المنطقة وتحجيـم أى محاولة من جانب روسيا أو غيرها من القوى لممارسة دور يعتد به خاصـة فى قضايا المنطقة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن رغم الأزمات التى تمر بها روسيا إلا أنها مازالت تمتلـك مقومـات القوة الكبرى من موارد طبيعية ومعدنية وترسانة نووية وعسـكرية ضخمـة ، وهى قادرة على تجاوز أزماتها الاقتصادية والسياسية واستعادة مكانتها الدوليـة ودورها الفاعل فى القضايا المختلفة وذلك فى ظل قيادة جديدة لها رؤية واضحـة لطبيعة الأزمات التى تمر بها البلاد وسبل مواجهتها والتغلب عليها ، وقد يكـون ذلك بداية مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الروسية .

ثانياً : على الصعيد الاقتصادى

يكتنف التبادل التجارى بين مصر وروسيا عدة مشـكلات رئيسـية لعـل بعضها خاص بالجانب المؤسسى الدولى ، وبعضها يتعلق بالجانب المصـرى، والثالث مرتبط بالجانب الروسى .

أ – صعوبات مؤسسية دولية

كان التصدير إلى روسيا – وإلى باقى الاتحاد السوفيتى السابق – يتم مـن خلال عدد من الشركات والمؤسسات الحكومية العملاقة فى موسكو ، إلا أنه مع

تفتت الاتحاد السوفيتى واتجاه روسيا إلى اقتصادات السوق تقلـص دور هـذه الشركات وظهرت شركات أخرى غير حكومية تتسم بقلـة الخـبرة وضعـف الإمكانات مما ساعد على اضطراب حركة التجارة بين البلدين . إن مشكلة النقل تعد هى الأخرى من المشاكل الرئيسية حيث أن جزءاً كبيراً من تجارة الاتحـاد السوفيتى كان يتم من خلال موانيه الواقعة على البحر الأسود والتى آلـت بعـد التفكك إلى أوكرانيا . ويجد المصدر المصرى صعوبات فى التصدير عن طريق هذه الموانئ (خاصة أوديسا) ، هذا فى الوقت الذى لا تستوعب فيـه الموانـئ الروسية سواء الواقعة على البحر الأسود أو بحـر البلطيـق أو بحـر الآزوف حركة التجارة الخارجية الضخمة لروسيا . كما أن حالة عدم الاستقرار بين كـل من روسيا وأوكرانيا تؤثر هى الأخرى على إحساس المصـدر بالأمـان عنـد تصدير منتجاته إلى روسيا عبر أوكرانيا . ومن ثم تتكرر شـكوى المصدريـن المصريين من ضياع حوالى ٣٠% من البضائع المصدرة عند وصولها لروسيا، ومن طول مدة النقل وارتفاعه تكلفته .

أن أحد أهم المشاكل التى تعوق التعامل مع روسيا هـى درجـة الجـدارة الائتمانية المنخفضة لها والتى لا تؤهلها للحصول على تسهيلات ائتمانية سـواء من البنوك المحلية أو العالمية لتيسير انسياب التبادل التجارى معها .

إن الضمانات البنكية كلها فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصاديـة بيـن مصـر وروسيا مازالت تتم بضمان البنوك الكبرى فى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوربا الغربية وهى بنوك تطلب إما السداد مقدماً بنسبة ١٠٠% أو فتح اعتمـاد بنسبة ١٠٠%. ومن ثم فإن عدم وجود بنك مصرى روسى أو شـركة تـأمين تعمل على الإسراع وتبسيط إجراءات المحاسبة يؤدى إلى تعطيل نمو التعـاون التجارى والاقتصادى بين البلدين حيث أنـه يفقـد المصدريـن والمسـتوردين القروض الرخيصة قصيرة الأجل اللازمة لتمويل عمليات التجـارة الخارجيـة

ويؤدى إلى ارتفاع التأمين ، ويحد من القدرة على عقد الصفقات إذ يصبح فـى غير مقدور المصدرين فى أحيان كثيرة تجميد أموال لها قدرها لتوفير الأمـوال للمشاركة فى العروض الضخمة المتاحة فى البلدين .

ب- صعوبات خاصة بالجانب المصرى

(١) عدم اهتمام رجال البنوك المصريين بالوقوف علـى المشـكلات الماليـة والتأمينية التى تعوق التبادل التجارى بين البلدين وسبل التغلـب عليـها . فعلى الرغم من سفر ممثلين عن ما يزيد على عشرة بنوك روسية لمصـر لمناقشة مشكلات التعاون البنكى مع نظرائهم المصريين ، لم يتوجه ممثـل بنك مصرى واحد لروسيا ، هذا إضافة إلى أن الانطباع الذى خـرج بـه ممثلو البنوك الروسية لدى زيارتهم لمصر هـو عـدم اهتمـام الجـانب المصرى .

(٢) عدم القدرة على مسايرة التغيرات التى طرأت على الأسـواق الروسـية. ومثال ذلك ، أن بعض المصدرين المصريين ما زال يصر علـى أن يتـم دفع قيمة صادراتهم عن طريق الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان، فى حين أن أسواق دول الاتحاد السوفيتى السابق ، وخاصة روسيا، يتـم تسويق نسبة كبيرة من السلع فيها بنظام "بضاعة الأمانة" ، وهـو النظـام الذى يثير مخاوف المصدرين المصريين حيـث يعتقـدون أنـه يعـرض صادراتهم للضياع نظراً لعدم وجود تأمين على حصيلة صادراتهم .

(٣) ظهور المنافسة الشديدة أمام المنتجات المصريـة مـن السـلع الأوربيـة والأمريكية وغيرها وذلك فى ضوء انفتاح السوق الروسى علـى العـالم واستمرار قناعة بعض المصدرين بأن السوق الروسى لا يـزال يسـتورد سلعاً أقل جودة ونوعية كما كان عليه الحال فى ظل الاتحاد السـوفيتى ،

ولم يفطنوا إلى التغيرات التى طرأت على هذا السوق بعد انفتاحه على العالم الخارجى واستيراده سلعاً عالية الجودة وبأسعار منافسة أيضاً .

(٤) عدم وجود وسيلة للتسويق والإعلان عن المنتجات المصرية فى السوق الروسى فى حين تغمر دول أخرى نامية السوق الروسى بالإعلانات عن منتجاتها . هذا إلى جانب عدم وجود فروع ومكاتب تمثيل للشركات المصرية داخل روسيا . فعلى حين تحتفظ ٢٨ شركة روسية بممثلين لها فى مصر يبلغ عدد ممثلى الشركات المصرية فى روسيا حوالى أربعة ممثلين .

(٥) اكتفاء المصدرين المصريين بالتعامل مع موسكو دون الأخذ فى الاعتبار بقية الأقاليم الروسية التى تعد قوة استهلاكية كبيرة ، وتركيزهم كذلك على المؤسسات الحكومية دون الاهتمام الكافى بمجالات التعاون مع القطاع الخاص .

(٦) إن ملصقات Labels المنتجات المصرية عادة ما تكون مكتوبة باللغة العربية وهو ما يمثل عائقاً لتسويق هذه المنتجات نظراً لعدم قدرة المستهلك الروسى على التعرف عليها، هذا فى حين أن ملصقات منتجات الدول الأخرى عادة ما تكون مدونة بالروسية .

(٧) عدم وجود معارض دائمة للمنتجات المصرية بروسيا . ففى فبراير ١٩٩٣ قامت ٦٠ شركة مصرية بإقامة معرض لمنتجاتها بروسيا . كما تم إقامة معرض للمنتجات المصرية فى موسكو فى أكتوبر ١٩٩٦ . شاركت فيه نحو مائة شركة مصرية ، إلا أن هذه المعارض ليست دائمة وتأتى عادة على فترات متباعدة، ويقوم بتنظيمها عادة شركات القطاع الخاص ، فقد كان آخر معرض رسمى حكومى تقيمه مصر فى روسيا عام ١٩٩٠ أى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى . كما أن الكثير من المصدرين يكتفون بالأسلوب التقليدى فى الترويج لصادراتهم من خلال إرسال البيانات والكتالوجات الخاصة بسلعهم دون الإقدام على زيارة هذه الأسواق

والالتقاء المباشر مع المستوردين . والتعـرف عـن قـرب علـى أذواق المواطن الروسى وعاداته الاستهلاكية خاصة مع ظهور أنماط وعـادات استهلاكية جديدة فى المجتمع الروسى (٢٢) .

(٨) إحجام رجال الأعمال عن المشاركة فى المعارض التى تقام سنويا بروسيا خاصة إذا كانت خارج موسكو ، فى حين تحرص الشركات الروسية على الاشتراك سنويا فى سوق القاهرة الدولية وكذلك فى ثلاثة من المعـارض المتخصصة ، ويعد هذا من أسباب زيادة الصادرات الروسية لمصر .

(جـ) صعوبات خاصة بالجانب الروسى

١. ارتفاع معدلات التضخم التى تضعف من قدرة الشركات والمستوردين على اتخاذ القرارات الخاصة بالتعاقد .

٢. لجوء الحكومة الروسية من وقت إلى آخر إلى فرض قيود على وارداتـها من الخارج لحمـاية الإنتاج المحلى وزيـادة إيرادات الموازنـة لتغطيـة العجز فيها .

٣. الأثر السلبى لقرار الحكومة الروسية بإلغاء التفضيل الجمركى الذى كـانت تتمتع به مصر بنسبة ٥٠% على بعض السلع ثم إعادة هذه المـيزة بنسـبة ٢٥% فقط .

٤. الأثر السلبى لقرار الحكومة الروسية بشأن السـماح للمواطنيـن الـروس العاديين بإدخال كميات من البضائع الاستهلاكية بصحبتهم من الخـارج دون رسوم جمركية .

إن تنمية التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين يتطلب مواجهـة هذه المعوقات والتغلب عليها من خلال الأدوات التالية :

(١) الاهتمام بالتسويق للسلع والخدمات من الجانبين لدى أسواق الجانب الآخـر وذلك بإنشاء شركات متخصصة فى التسويق ، وتكثيف وجود الشـركات

المصرية أو إقامة شركات مشتركة مع رجال الأعمال الروس على أن تتولى هذه الشركات جلب السلع المصرية وتسويقها من خلال مخازن وشبكات توزيع يتم إقامتها داخل السوق الروسى . ولا شك أن وجود الشركات المصرية فى روسيا سيساعد على حل مشكلة عدم توافر العملات الحرة لدى المستوردين أو قصور الأجهزة المصرفية الروسية. وقد نجحت بعض الشركات المصرية فى تطبيق هذا الأسلوب منها النساجون الشرقيون وسيراميكا كليوباترا ويونى ميبل . وجدير بالذكر فى هذا الإطار أنه تم الاتفاق خلال زيارة الرئيس مبارك لموسكو فى سبتمبر ١٩٩٧ على إنشاء شركة لضمان مخاطر الصادرات، وشركة مشتركة للتسويق الزراعى وأخرى للمنتجات الصناعية والنقل البحرى . إلا أن هذه الشركات وحسب ما صرح به الدكتور أحمد جويلى، وزير التجارة والتموين المصرى ، فى مارس ١٩٩٩ فإن هذه الشركات لا تقوم بالواجب الذى تم تشكيلها من أجله وأن بنك تنمية الصادرات يقوم بعملية ضمانة الصادرات المصرية ، كما أن شركة النقل البحرى ما زالت فى طور الانتهاء من الإجراءات القانونية اللازمة لإنشائها [٢٣] .

(٢) الاهتمام من جانب رجال أعمال البلدين بالاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية والمتخصصة لدى الجانب الآخر، وإقامة معارض للمنتجات المصرية فى روسيا ، وإنشاء مركز تجارى مصرى روسى يكون له مقر بالقاهرة وآخر فى موسكو .

(٣) الاهتمام بإنشاء شركات النقل بنظام (باب/باب) تعتمد على خطوط النقل الملاحى والخطوط الجوية بما يقلل من تكلفة نقل البضائع وييسر من عملية النقل . كما يمكن التعامل مع الشركات الروسية للملاحة مثل شركة "فولجا فلوت" التى تمتلك سفنا نهرية بحرية تصلح لمختلف الأغراض منها الصهاريج والتعبئة والثلاجات والحاويات ، وباستطاعة الشركة تنظيم خط نقل متنظم يسمح بربط الموانئ المصرية مباشرة بجميع الموانئ النهرية

لأكبر مدن الجزء الأوروبى من روسيا . هذا علاوة على أنه بإمكان هـذه السفن الخروج إلى البحار المتاخمة لبلدان شمال أوروبا ، وهى السفن التى لها شركات تأمين تؤمن البضائع المنقولة عليها .

(٤) التوصية لدى شركات الطيران بين البلدين لفتح خطوط مباشرة منتظمة بين عواصم الجمهوريات الروسية والقاهرة .

(٥) إنشاء بنك مصرى روسى مشترك لتوفير التمويل للعمليات التجارية بيـن البلدين .

(٦) التوصية لدى القطاع المصرفى فى البلدين بإعادة النظـر فـى تكـاليف عمليات التجارة بين البلدين ، وأهمية وجود مساندة حقيقية مـن الجـهاز المصرفى للشركات ورجال الأعمال المصريين من خلال إقامـة فـروع للبنوك المصرية أو التوصل إلى "اتفاقيات مراسلة" مع البنـوك الوطنيـة الروسية ، وكذلك التوسع فى توقيـع اتفاقيـات التـأمين علـى حصيلـة الصادرات واتفاقيات الازدواج الضريبى.

(٧) التركيز على إبرام الصفقات المتكافئة تأمينا للمصدر المصرى فى مواجهـة مخاطر عدم السداد .

(٨) تأكيد استمرارية تطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية مع النظر فى إمكانيـة توسيعه ، والعمل على إعادة التمييز الجمركى للمنتجات المصرية بنسـبة ٥٠ % أو حتى محاولة تثبيته عند نسبته الحالية ٢٥ %.

(٩) أهمية الاتفاق على إيجاد جهة اختصاص مشترك مـع روسـيا لاعتمـاد إجراءات التوحيد القياسى للمنتجات المصرية من المنبع حيث إنه لا يتـم الاعتراف حاليا بشهادات الجودة المصرية.

(١٠) أهمية وجود قوائم سلعية باللغة الروسية نظرا لأن الغالبية مـن القطـاع الخاص الناشئ فى روسيا يفتقر إلى إجادة لغة أخرى .

(١١) الاهتمام بتبادل المعلومات عن طريق شبكات المعلومات الدولية المتاحة عن الأسواق . كما يقترح إقامة مركز لتنمية الصادرات يضم المعلومات اللازمة للمصدر المصرى عن السوق الروسى وهو الاقتراح الذى يلقى قبولا وتأييدا من الجانب الروسى ولم يقدم الجانب المصرى على إدخاله حيز التنفيذ بعد .

(١٢) أهمية استمرار اللقاءات بين رجال الأعمال فى البلدين ودعم الاتصال المباشر بينهم .

(١٣) أهمية قيام الحكومة المصرية والأجهزة المختلفة التابعة لها بمد يد العون لرجال الأعمال والشركات المصرية من خلال توفير المعلومات والمشورة ، واستقرار العمل بالقوانين واللوائح الإجرائية الخاصة بالضرائب والجمارك والمعاملات المصرفية .

ثالثا : على الصعيد الثقافى

تعتبر مشكلة اللغة أهم المعوقات التى تواجه تطور العلاقات الثقافية بين البلدين ، فعدد من يجيدون اللغة الروسية فى مصر محدود للغاية ، وهى ليست من اللغات الشائعة فى مصر ، ولهذا انعكاساته فى العديد من المجالات . فمن ناحية يؤدى هذا إلى تعثر حركة الترجمة من الروسية إلى العربية وعدم القدرة على الاستعانة بالمصادر الروسية للمعلومات ، بل إن الصحف والجرائد الرسمية الروسية غير متاحة بيسر فى مصر مقارنة بالجرائد والصحف الصادرة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وكذلك الحال فى مجال الإعلام حيث يخلو التليفزيون المصرى من أى عروض لأفلام أو برامج روسية ، وربما يرجع ذلك فى جزء منه إلى عائق اللغة أيضا .

إلا أن أبرز المجالات المتأثرة بذلك هو مجال السياحة حيث يعتبر عدم وجود عدد كاف من المرشدين الأكفاء باللغة الروسية من أهم معوقات تطوير التعاون السياحى بين مصر وروسيا .

خـاتمة :

إن تتبع العلاقات المصرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السـوفيتى يوضـح التطور المطرد لهذه العلاقات فى كافة المجالات ، إلا أنه ما زال هناك العديـد من العقبات التى تعوق نمو العلاقات بين البلدين على النحو المأمول. فمـازالت العلاقات بينها دون المستوى الذى تتيحه مقومـات هـذه العلاقـة والإمكانـات المتاحة ، ومما كانت عليه فى فترات تاريخية سابقة .

وعلى البلدين تفهم التغيرات التى طرأت على مقومات العلاقات بينهما فـى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتحديد المشكلات التى تكتنف العلاقـات بينهما وسبل مواجهتها. وتعى مصر جيدا ثقل روسيا السياسى كعضو دائم فـى مجلس الأمن وراع لعملية السلام فى الشرق الأوسط، كما تعى أهميـة السـوق الروسية الذى يستوعب كميات كبيرة ومـتزايدة مـن الـواردات مـن السـلع الاستهلاكية التى يماثل الكثير منها بنود صادراتنا، وتفاوت القدرات الشرائية بما يتيح المجال لشريحة كبيرة من المستهلكين تتناسب دخولهم مع مستوى تصديـر السلع المصرية. هذا إلى جانب الآفاق الواسعة لتطوير التعاون العسكرى خاصة بالنظر إلى اعتماد الترسانة العسكرية المصرية فى جزء كبير منها على الأسلحة والمعدات الروسية. كذلك، تعى مصر عمق العلاقات التاريخية والثقافية، والدينية (إسلاميا وأرثوذكسيا)، وكون روسيا مصدرا أساسيا للسياحة المصرية. ولعـل التغير فى القيادة الروسية مع الانتخابات الرئاسية التى عقدت فـى ٢٦ مـارس ٢٠٠٠ يكون إيذانا ببدء عهد جديد تتجاوز فيه روسيا أزمتها الاقتصادية وتستعيد وضعها فى مصاف القوى الكبرى كما تستعيد علاقاتها التقليدية مع عدد من دول المنطقة وفى مقدمتها مصر .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Dawisha, Karen, Soviet Foreign Policy Towards Egypt, (London : The Macmillan Press LTD, 1979), pp. 94-119.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Salem, Mohammed Anis, "The Soviet Union and Egypt after Sadat : Premises, Prospects, and Problems", in Kauppi, Mark V. & R. Craig, (eds.) The Soviet Union and Middle East in the 1980s, (Toronto : D.C. Heath and Company, 1983), pp. 174-178.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر :

El-Hussini, Mohrez Mahmoud, Soviet-Egyptian Relations (1945-1985), (London : Macmillan Press LTD, 1987), pp.25-27, 214.

(٤) شئون سوفيتية ، العدد (١) ، سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٢، ص ٤٩.

والأهرام ، ١٩٩٦/١٠/٢٧.

الأنباء ، ١٩٩٩/٤/٢٥.

(٥) الحياة ، ١٩٩٧/٤/٢.

الأهرام ، ١٩٩٩/٣/٢٢.

(٦) الحياة ، ٢٣ و٢٤ و١٩٩٧/٩/٢٥.

(٧) الأهرام ، ١٩٩٦/١١/٤.

(٨) الحياة ، ١٩٩٧/٩/٢٤.

(٩) الحياة ، ١٩٩٧/٩/٢٤.

(١٠) الأهرام ، ١٩ و٢٠ و١٩٩٨/١٢/٢٣.

(١١) الشرق الأوسط ، ١٩٩٨/١/٢٧.

(١٢) الحياة ، ١٩٩٦/٩/٢٢.

(١٣) الأهرام ، ٧/ ١١/ ١٩٩٩.

(١٤) الأهـــــرام ، ١٩٩٣/٤/٢٢، و١٩٩٢/١/٢٤ و١٩٩٣/١٢/٥، و١٩٩٢/٦/٨، و١٩٩٣/٥/٢١.

(١٥) العالم اليوم ، ١٩٩٣/١/٢٤.

(١٦) نشرة الهيئة العامة للاستعلامات حول العلاقات المصرية السـوفيتية ، سـبتمبر ١٩٩١.

(١٧) الأهرام ، ١٩٩٩/٩/٢٥.

(١٨) الأهرام ، ١٩٩٩/٤/١٥.

(١٩) الأهرام ، ١٩٩٢/٨/٢٢.

(٢٠) الأهرام ، ١٩٩٦/١١/٩.

(٢١) Russia Today: Facts and Trends (Moscow : Russian Information Agency, Novosti, 1995), pp. 100-101.

(٢٢) الأهرام ، ١٩٩٣/٢/٢ و١٩٩٦/١٠/٢٦.

(٢٣) الأهرام ، ١٩٩٩/٣/٢٩.

Center for Asian Studies
The Egyptian Fund for Technical Assistance
in Cooperation with CIS Countries

Egypt's Relations with the States of the Commonwealth of Independent States, Albania, Bosnia-Herzegovina, Macedonia, and Mongolia

Edited by
Dr. Mohammad El-Sayed Selim
Dr. Mohammad Safei El-Din Kharboush
Dr. Abdel-Aziz Shadi

Center for Asian Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, 2000